

قتلى وجرحى في تفجير انتحاري مزدوج وسط بغداد

بغداد، أسفرا عن مقتل 5 أشخاص وإصابة 8 آخرين، في حصيلة أولية. فيما أفادت وكالة الأنباء الرسمية "واع"، بـ وقوع شهداء وجرحى بتفجير انتحاري مزدوج في ساحة

قتل 15 شخص وأصيب العشرات، أمس الخميس، إثر تفجير انتحاري مزدوج وسط العاصمة العراقية بغداد، بحسب مصدر أمني. وفي تصريح للأناضول، أفاد مصدر في الشرطة، بأن تفجيرين وقعوا في ساحة الطيران وسط

بغداد، أسفرا عن مقتل 5 أشخاص وإصابة 8 آخرين، في حصيلة أولية. فيما أفادت وكالة الأنباء الرسمية "واع"، بـ وقوع شهداء وجرحى بتفجير انتحاري مزدوج في ساحة

وفق عضو المجلس صديق تاور في خطاب ألقاه بولاية جنوب كردفان

«السيادي السوداني»: ليس هناك نزاع مع إثيوبيا بل استرداد أراضي

البرهان: لن نفرط بشبر من أراضينا

أكد رئيس مجلس السيادة الانتقالي، عبد الفتاح البرهان، أن بلاده لن تفرط في شبر من أراضيها، وأنها لا تريد خوض حرب مع إثيوبيا بسبب الحدود بينهما. جاء ذلك لدى لقاء البرهان، كبار قادة الجيش، بحضور رئيس الأركان محمد عثمان الحسن ونوابه، حسب وكالة الأنباء السودانية.

وقدم البرهان، الذي يشغل منصب القائد العام للجيش السوداني بالقيادة العامة للجيش في الخرطوم، شرحا عما يجري في الحدود الشرقية المتاخمة لإثيوبيا.

وقال: "السودان لا يريد خوض حرب مع إثيوبيا ولا مع أي دولة من دول الجوار الإقليمي، ولكن لن نفرط في شبر من أراضيها". وشدد على رغبة السودان في الوصول إلى اتفاق يحفظ له حقوقه المشروعة ووضع العلامات على الأرض. وجدد تأكده أن ما قامت به القوات المسلحة هو انتشار للجيش داخل الأراضي السودانية.

ولم يصدر على الفور تعليق من أديس أبابا بشأن حديث الخرطوم. وفي 31 ديسمبر الماضي أعلن وزير الخارجية السوداني عمر قمر الدين، سيطرة الجيش على كامل أراضي بلاده الحدودية مع إثيوبيا. وتلا ذلك بإيام اتهامات من السفير الإثيوبي لدى الخرطوم بيتال أميرو للجيش السوداني بالاستيلاء على 9 معسكرات داخل أراضي إثيوبيا منذ نوفمبر الماضي.

وأعلن رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، موافقة بلاده على وساطة جنوب السودان، لحل الخلافات الحدودية مع إثيوبيا، عقب التورات الأخيرة بين البلدين. وشهدت حدود البلدين تطورات عديدة لافتة، انطلقت شرارتها بهجوم مسلح استهدف قوة للجيش السوداني في جبل "طورية" (شرق) منتصف ديسمبر 2020.

وتقول الخرطوم إن "مليشيات إثيوبية" تستولي على أراضي مزارعين سودانيين بمنطقة "الفشقة"، بعد طردهم منها بقوة السلاح، متهمه الجيش الإثيوبي بدعم تلك العصابات، وهو ما تنفيه أديس أبابا وتقول إنها "جماعات خارجة عن القانون".



قوات من الجيش السوداني

معسكرات داخل أراضي إثيوبيا منذ نوفمبر الماضي. وشهدت حدود البلدين تطورات عديدة لافتة، انطلقت شرارتها بهجوم مسلح استهدف قوة للجيش السوداني في جبل "طورية" (شرق) منتصف ديسمبر 2020.

وتقول الخرطوم إن "مليشيات إثيوبية" تستولي على أراضي مزارعين سودانيين بمنطقة "الفشقة"، بعد طردهم منها بقوة السلاح، متهمه الجيش الإثيوبي بدعم تلك العصابات، وهو ما تنفيه أديس أبابا وتقول إنها "جماعات خارجة عن القانون".

إثيوبيا. وأضاف تاور: "ما حدث هو استرداد لأراضي سودانية ظلت خارج سيطرة الدولة لمدة 25 عاما مستباحة من مليشيات إثيوبية وتواطؤ وتفريط كبير من النظام البائد (نظام الرئيس المعزول عمر البشير 1989-2019)".

وتابع: "كثيرا ما يتحدثون (دون تسمية من يتحدثون) عن حدوث نزاع بين السودان وإثيوبيا، وتدخلات لبعض الإخوة الأشقاء لكن لن نستجيب لأي وساطة تتحدث عن نزاع في الحدود".

وأوضح تاور، أن الحكومة (السودانية)

قال مجلس السيادة الانتقالي السوداني، إنه لا يوجد نزاع بين بلاده وإثيوبيا، بل استرداد أراض سودانية ظلت لـ 25 عاما خارج سيطرة.

جاء ذلك على لسان عضو مجلس السيادة، صديق تاور، في خطاب جماهيري ألقاه بكادوقلي في ولاية جنوب كردفان، حسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء السودانية الرسمية.

وفي 31 ديسمبر الماضي أعلن وزير الخارجية السوداني عمر قمر الدين، سيطرة الجيش على كامل أراضي بلاده الحدودية مع

حمدوك يستعجل رفع قوائم ترشيحات وزراء الحكومة الجديدة

دعا رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك، أطراف اتفاق سلام "جوبا" إلى التعجيل برفع قوائم الترشيحات لشغل الحقايب الوزارية في الحكومة المزمع تشكيلها في الأيام المقبلة.

جاء ذلك خلال اجتماع مشترك لحمدوك وقوى إعلان الحرية والتغيير (الائتلاف الحاكم) وأطراف العملية السلمية (الجبهة الثورية) بحسب بيان صادر عن إعلام مجلس الوزراء اطلعت عليه الأناضول.

وقالت لجنة وساطة جوبا، إن أطراف العملية السلمية (حركات مسلحة) بالسودان ستسلم كشوفات مرشحيها لمجلس السيادة والوزراء والتشريعي خلال أيام.

وطلب حمدوك، وفق البيان، "الاستعجال برفع قوائم الترشيحات لشغل الحقايب الوزارية في التشكيل الحكومي المقبل، وضرورة الالتزام بمعايير الاختيار المتفق عليها ومنها الكفاءة والمشاركة العادلة للنساء".

وقال إن "الإسراع بإنجاز التشكيل الوزاري الجديد يساعده بصورة مباشرة في الالتزام بالمصفوفة الزمنية لتطبيق اتفاق جوبا لسلام السودان، وهو أمر مرتبط بصورة مباشرة بفعالية التداخلات الحكومية في مختلف الملفات العاجلة".

ووجه حمدوك، بحسب البيان، "بضرورة حشد أكبر قدر من التوافق بين قوى الثورة والجمع في التشكيل الحكومي المقبل حتى يكون معبرا عن مختلف قطاعات الشعب".

من جانبها أكدت قيادات قوى إعلان الحرية والتغيير وأطراف العملية السلمية، بحسب ذات البيان، "سعيها للانتهاء من اختيار المرشحين للمناصب الوزارية في أسرع وقت ممكن".

وفي 3 نوفمبر الماضي، اعتمد مجلسا السيادة والوزراء بالسودان تعديلات الوثيقة الدستورية التي تشكلت الحكومة الحالية بموجبها في 5 سبتمبر 2019، وهي الأولى منذ أن عزلت قيادة الجيش، في 11 أبريل من العام ذاته، عمر البشير (1989-2019)، من الرئاسة تحت وطأة احتجاجات شعبية.

وتضمنت التعديلات تشكيل حكومة جديدة برئاسة رئيس الوزراء الحالي عبد الله حمدوك تختار الفصائل الموقعة على اتفاق السلام مع الخرطوم في عاصمة جنوب السودان جوبا 25 بالمئة من وزرائها وفي 3 أكتوبر الماضي، جرى توقيع اتفاق جوبا بين الحكومة السودانية، وممثلين عن حركات مسلحة منضوية داخل تحالف "الجبهة الثورية".

الأمم المتحدة تدين مقتل 3 موظفين إغاثة في «غرب دارفور»

أدانت الأمم المتحدة، مقتل 3 موظفين من منظمات الإغاثة في الاقتتال القبلي بولاية غرب دارفور. وشهدت مدينة الجنينة، غرب دارفور، أحداث عنف، منذ أيام، أسفرت عن سقوط 159 قتيلًا و202 جريح، وفق ما أعلنت لجنة أطباء السودان (غير حكومية)، في بيان الثلاثاء. جاء ذلك في بيان صادر عن نائب منسق الشؤون الإنسانية للامم المتحدة "أوتش"، بالسودان باباكر سيسيه، وصل الأناضول نسخة منه.

وقال البيان، إن "منسق الشؤون الإنسانية بالإنابة بالسودان باباكر سيسيه، يدين القتل الأخير لـ 3 من موظفي منظمات الإغاثة، أحدهم مع أسرته في سياق العنف القبلي في غرب دارفور (دون تفاصيل أكثر). وأعرب سيسيه، عن قلقه البالغ إزاء تصاعد العنف في غرب دارفور، وحث جميع المتورطين على وقف العنف فوراً. وأشار أن العنف أدى إلى وقوع العديد من الضحايا وتدمير الممتلكات وتشريد الناس، ودعا إلى محاسبة مرتكبي العنف.

بعد فشل الوساطة الروسية

«قسد» تحاصر المربعات الأمنية للنظام السوري



آثار الحرب في سورية

مصراع عشرات المهاجرين في غرق قارب قبالة سواحل ليبيا

أعلنت الأمم المتحدة، مصراع 43 شخصا على الأقل، إثر غرق قارب مهاجرين غير نظاميين قبالة سواحل ليبيا في البحر المتوسط.

وأفاد بيان صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، أن الحادثة وقعت يوم 19 يناير.

وذكر البيان أن "حادثة غرق أول قارب" في عام 2021، أسفرت عن مصراع 43 مهاجر غير نظامي على الأقل، واصفا الأمر بـ "المناسوي".

وأشار إلى إنقاذ 10 أشخاص من الغرق، ونقلهم من قبل قوات خفر السواحل في مدينة زوارة الليبية، إلى البر.

وأوضح البيان أن القارب غرق بعد انطلاقه بعدة ساعات، من مدينة الزاوية، غرب الظروف المناخية السيئة.

ولفت إلى أن المهاجرين الذين تم إنقاذهم من الغرق، يحملون جنسيات ساحل العاج، ونيجيريا، وغانا وغامبيا، فيما تعود جنسية كامل الضحايا إلى بلدان غرب إفريقيا.

وشهد العام الماضي العديد من حوادث غرق القوارب التي تحمل على متنها مهاجرين غير نظاميين ممن يحاولون الوصول إلى السواحل الأوروبية.

وبيد موسكو والنظام، إلى جانب تعزيز تموضعها استعدادا للتصعيد الميداني في حال حدوثه، فيما يبقى الأمر مرهونا بمدى قدرة الأطراف على تدوير الزوايا من أجل تجنب خيار التصعيد الذي يبدو قائماً.

وكالة الأناضول التركية، قالت إن قوات قسد «منظمة «ي ب ك / بي كا كا» أهملت قوات النظام السوري، 20 يناير للانسحاب من مدينة الحسكة، بينما تواصل فرض حصار على قوات النظام السوري في المدينة.

ونقلت الوكالة عن مصادر محلية، أن عناصر قسد طردوا قوات النظام من عدة نقاط أمنية في الحسكة، وحاصروا المربع الأمني لتلك القوات وهو مركز تجمع الفروع الأمنية للنظام.

وقبل نحو أسبوعين، شهدت مدينة القامشلي توتراً بين الجانبين بدأت باعتقالات متبادلة، وانتهت بوساطة روسية أفضت إلى تبادل المعتقلين، فيما استمرت التورات المسلحة. وساد التوتر بين الجانبين إثر ضغوط يمارسها كل من النظام السوري والقوات الروسية على «ي ب ك» لدفعها لتسليم بلدة «عين عيسى» شمالي محافظة الرقة، لقوات النظام.

وحول مآلات التصعيد، وإمكانية انزلاق الأمور في اتجاه مواجهات عسكرية، أبدى الباحث السياسي عبد الوهاب عاصي اعتقاده بأن النظام السوري وروسيا ليس لديهما أي مصلحة بالانزلاق إلى مواجهة مسلحة مع «قسد»، وعزا المتحدث لهـالقدس العربي» السبب، إلى أن ذلك قد يفقدهم نفوذهم في المربع الأمني في القامشلي بالحسكة، وقد يفقدهم أي حظوظ بالسيطرة على مدينة «عين عيسى» وتكرار نموذج القامشلي، مضيفاً «إلى الآن لا يوجد أي بوادر لتحقيق مثل هذا النموذج، لكن مازالت روسيا والنظام السوري متمسكين بالشرط التي تؤدي إلى هذا النموذج في المفاوضات مع قسد.

تتسع هوة الخلافات بين النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية «قسد» في أقصى الشمال الشرقي لسوريا، بعدما فشلت وساطة موسكو في خفض التوتر، والتوصل إلى حلول مرضية للطرفين، خلال جولة المفاوضات الختامية التي جمعتهما في القاعدة الروسية في مطار القامشلي في ريف مدينة الحسكة قبل أيام.

ولعل ما سبق يعود إلى سياسة الضغط التي ينتهجها النظامان السوري والروسي والتي يظهر أنها لا تروق لوحدة الحماية الكردية التي تقود ميليشيا «قسد» الأمر الذي دفع بالأخيرة إلى حصار المربعات الأمنية التي يسيطر عليها النظام في كل من مركز مدينة الحسكة ومدينة القامشلي، كرسائل أُرادت لها لكبح ضغوط النظام السوري وموسكو، وإعلان رفض انسحابها من مدينة عين عيسى لصالح النظام الذي يسعى لرفض سيطرته على الطريق الدولي الحسكة - حلب، ومن أجل منعه من تحصيل مكاسب في عين عيسى في ريف الرقة شمال وسط سوريا، وغيرها من المناطق.

وفي هذا السياق تأتي عمليات التصعيد بين «قسد» وقوات النظام، حيث انتشرت عناصر «قسد» خلال الأسبوعين الأخيرين، على طول الطرق الرئيسية التي توصل إلى المربع الأمني في مدينة الحسكة، وزاد التوتر وعمليات الاعتقال المتبادل بين الطرفين، حيث شنت قوى الأمن «الأسايش» التابعة له، قسداً عمليات اعتقال جديدة، طالبت 20 عنصرًا من قوات النظام في محيط المربع الأمني في مدينة الحسكة، بهدف الضغط والتصبيح عليه، في سبيل تحسين شروط التفاوض.

ولعل احتمالات التصعيد رغم ضعف إمكاناته حدوثه، هو وراء إسهال قوات قسد للنظام، أياماً قليلة من أجل الانسحاب من مدينة الحسكة، مخافة أن تصبح رهينة